دراسة في كتاب العين للخليل بن احمد

للدكتور حسين نصار

ينفرد العراق بامتلاك عدة نسخ من أقدم معجم لغوي أخرجه العرب ، أعني كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، عالم البصرة وعبقريها ، المتوفى حوالي سنة ١٧٥ هجرية .

وكان هذا الكتاب مثار نزاع شديد منذ أن وقعت الأبصار عليه الى يومنا هذا . فدفعني ذلك الى أن أحاول أن ألقى شيئا من الضوء على أقدم نسخة منه في بغداد ، وهي النسخة التي تقتنيها مكتبة حجة الاسلام السيد حسن الصدر ، وفرغ منها كاتبها ابراهيم الأصفهاني في « سنة أربع وخمسين بعد الألف » . فربما استطاع ذلك أن يضيء بعض جنبات ما يثار حول الكتاب من مشاكل .

وتستهل النسخة بايراد السند الذي وصل الكتاب عن طريقه . قيل : « قال أبو معاذ عبدالله بن عائذ : حدثني الليث بن المظفر بن نصر بن سيار عن الخليل بجميع ما في هذا الكتاب » .

ولم يستطع الباحثون أن يتعرفوا على أبى معاذ هذا . ومال برونلش[١] الى أن الاسم محرف ، وصوابه : أبو معاذ عبدالجبار بن يزيد ، الذي ذكره السيوطي[٢] بين رواة كتاب العين . وقلت أنا – في بحث سابق[٣] – الى أنه معروف بن حسان ، الذي روى عنه أحمد بن فارس[٤] . والى اليوم لم نصل الى يقين فيه .

ويعنيني في هذا البحث أن السند قصير ، لم يتعدّ راوية واحدا أخذ عن الليث مباشرة . فالكتاب – بصورته الراهنة – يجب أن يكون قريب العهد بالليث ، ولم تعبث الأيدي به .

---

(١) مجلة اسلاميات Islamica المجلد الثاني ، ص ٦٩ .
(٢) المزهر ١/٤٦
(٣) المعجم العربي ٢٠٣ .
(٤) المقاييس ١ : ٣٣ : ١٩٨ ، ٢٤٠ .

ولكننا ما ان نقرأ في الكتاب حتى نتبين أن هذا الاستنتاج غير صحيح . فلا يضم الكتاب – في صورته الراهنة – رواية واحدة ، بل عدة روايات ، وان شئت الدقة في التعبير قلت يعتمد الكتاب الحالى على عدة نسخ سابقة عليه ، راجعها كاتبه . وسار في ذلك على نهج قريب مما يسير عليه محققو المخطوطات في أيامنا هذه .

فقد اختار من النسخ التي بين يديه واحدة ، جعلها الأم التي اعتمد عليها ، والتزمها في الكتاب ، غير مواضع قليلة خرج فيها عليها ، اذ لم يرضها ، وآثر ما في غيرها عليها . ونبّه على ذلك ، فجعلنا نتعرف على عمله . قال في مادة مدخ : « المدخ : العظمة » . رجل مديخ : أي عظيم عزيز . قال :

مُدَخاء كلهمُ اذا ما نُوكِروا يُنفَى كما ينفَى الطَّلَىُّ الأجربُ

وفي النسخة : مُدْخاء كلهم » . وقال في مادة ثرم « ثرمتُ الرجل فثَرَم . وكان في النسخة : أثرمْتُ » .

وقابل الكاتب « النسخة » التي اتخذها أساسا لعمله ببقية النسخ التي كانت عنده . ونبه على كل ما خرج من هذه المقابلة . وكان عندما يفرغ من ايراد ما أراد ايراده يعود الى « النسخة »[٥] .

وأكثر ما نبه عليه الروايات الأخرى في الكلمة التي يريد أن يفسرها . فكانت هذه الروايات تزيد أحيانا على حروف الكلمة ، قال في مادة قفند : « القَفَنَّد : الشديد الرأس . وفي نسخة « القَفَنْدد » . وانتقصت أحيانا من حروفها ، قيل في مادة زند « المُزنَّد : اللئيم ، ويقال : الدَّعى ، ومنه المزنَد . وفي نسخة : الزَّنْد : اللئيم . ومنه المزنَّد »[٦] . وغيّرت ترتيب بعض الحروف أحيانا ، قيل في مادة نمسن : « نَمَسَنَ اللحم : تغير ، ونحوه مثله .. وفي نسخة : نشم اللحم : تغير[٧] » . وغيرت الحروف أنفسها أحيانا أخرى ، قيل في كنص : « الكِناص والكناصة من الابل والحُمُر ونحوها : الشديد القوىّ على

---

(٥) انظر بزل .
(٦) وانظر قزع .
(٧) انظر باب اللفيف من حرف الذال ، واللام .

العمل • هذا الحرف في نسخة بالباء في بابه » • وكشفت في بعض الأحيان عن خلط وقع بين المد والقصر ، قيل في مادة توى : « التواء ـ ممدود : ذهاب المال الذي لا يُرْجَى •• وفي نسخة : التَّوَى ، مقصور[٨] » ؛ أو بين التذكير والتأنيث ، قيل في مادة نول : « النَّوْل : اسم للقبلة • وفي نسخة : النولة » ؛ أو بين الصيغ المختلفة من المادة الواحدة ، قيل في ثبن : « ثَبَنْتُ ثبانا ـ وفي نسخة : تثبنت ثبانا : اذا جعلت شيئا في الوعاء ثم حملته بين يديك » •

وأخذ من النسخ الأخرى في بعض الأحيان روايات في بعض مشتقات المادة التي يعالجها ، قال في مادة جدر : « الجَدْر : ضرب من النبات ، الواحدة بالهاء ، ومن الشجر الدِّقّ ينبت في القفاف الصِّلاب ، فاذا طلعت رؤوسها في أول الربيع يقال : أَجْدرت الشجرةُ ، وأجدرت الأرض ، فهو جَدَر ـ وفي نسخة : مُجْدِر ـ حتى يطول فاذا طال تفرقت أسماؤه » • وقال في مادة رمى : « الرَّمِيّ : قطع صغار من السحاب رقاق قدر الكفّ أو أكثر شيئا ، والجميع الأرماء • وفي نسخة « الأرمية » •

ونقل من هذه النسخ في أحيان أخرى تصحيحا لبعض الألفاظ الواردة في تفسير المواد التي يعالجها ، قيل في مادة رجب « الرَّجَبة ـ والجميع الرِّجاب : وهو شيء من وصف الأدوية • وفي نسخة « الأردية » ؛ أو تصحيحا لبعض الأحكام ، قيل في مادة دك : « الدَّكَوات : تِلال خِلقةً ، لا تُفرد واحدتها • وفي نسخة : واحدتها دكاة مثل غَزاة وغَزوات » •

ونستنتج من الأقوال التي نشرها الكاتب أنه كان يقابل بين أكثر من نسختين • فعندما اقتصر الأمر على اثنتين منها أشار اليهما بصيغة التثنية ، وقال في مادة سرهد : « سنام مُسَرْهَد ـ في نسختين ••• وهو المقطوع بعرض قطعا » • وفي غير هذه الحالات ، أشار بصيغة الجمع ، قال في مادة حج : « الحِجَّة : شحمة الأذن • قال لبيد :

يَرْضَخْنَ صعابَ الدُّرِّ في كل حجةٍ وإن لم تكن أعناقهن عواطلا

ويقال : الحجة هاهنا : الموسم • والدر ـ بالضم ـ كان في النسخ كلها » •

---

(٨) انظر برد •

وعندما نجمع اشارات الكاتب نصل الى أنه كان بين يديه ست نسخ – على الأقل – يردد نظره فيها ، وينقل عنها . بل انه يمنحنا أسماء أصحاب هذه النسخ ، وان كان ذلك غير كبير الفائدة ، لأن هذه الأسماء مبهمة ، لم أستطع التعرف على أحد منها .

وأكثر الاشارات الى النسخة التي نسبها الى « الحاتمي » ، وخرج منها بفوائد شتى ، أهمها تصحيح الكلمة التي يريد أن يفسرها ، مثل قوله في مادة عصب : « رجل مُعْصوصِب الخلق : كأنما لُوِى ليا ... وفي نسخة الحاتمي : رجل معصوب الخلق » ؛ وقوله في مادة شن : « الانشنان : في الغارة ، انشنوا الخيل غارة : أى بثّوا . وفي نسخة الحاتمى : أشَنّوا الخيل ، والاشنان في الغارة[٩] » . ولم يصحح في بعض الأحيان الكلمة المفسرة ، بل صحح كلمة وردت في التفسير ، مثل قوله في مادة تغ : « التغتغة : في حكاية الحلى . وفي نسخة الحاتمى : حكاية الحُبْلى » وفي مادة قتر : « يقال : أغالبك الى عشر أو أكثر ، فذلك القِتْر ، تقول : كم جعلتم قتركم ؟ ويقال : هي القطنة التي يرمى بها الهدف . وفي نسخة الحاتمى : هي القصبة[١٠] » .

وأخذ منها أحيانا تفسيرا للكلمة يخالف التفسير الذي كان في النسخة التي اعتمد عليها ، مثل قوله في مادة شرى : « شرى السحابُ يَشْرَى شَرْيا : اذا كَشَرَ . وفي نسخة الحاتمى : اذا تفرّق في الغيم » .

وأورد في المتن أحيانا تفسيرا صرفيا ، أخذه من نسخة الحاتمى دون أن يبين أكان هذا التفسير موجودا في « النسخة الأم » وأخذه من الحاتمي لترجيحه صحته أم لم يكن موجودا . قيل في مادة موت : « مَيِّت : في الأصل مَوْيِت ، وسَيِّد : سَوْيِد ، فأُدغمت الواو في الياء ، وثقلت الياء ؛ هذا في نسخة الحاتمى والزوزني . وأما في نسخة مطهر فانه قال : كان في الأصل : مَيْوِت ، وسَيْوِد ، ويخفف فيقال : مَيْت » .

وأضاف الى « نسخته الأم » أحيانا زيادات يبدو أنه لم يجدها الا في نسخة

---

(٩) وانظر صمح ، وضغث ، وقربس وقليذم ، وثفل .

(١٠) وانظر صلو .

الحاتمي ، فقد قال بعد أن فرغ من الهاء والكاف والراء : « باب الزيادة التي في نسخة الحاتمي : هكر : الهكْر : منتهى العجب ، قال أبو كبير : * فاعجبْ لذلك فعْلَ دهرٍ واهكرِ * وهَكْران : غدير ، قال حميد : * بهكران في مرجٍ كثيرٍ بصائره * أي من يبْصِره » .

ويتضح من مادة موت التي سبقت أن الكاتب كان في بعض الأحيان يستبعد ما في نسخته ويؤثر عليه ما في نسخة الحاتمي ، كما فعل أيضا في مادة العين والقاف والزاء من الرباعي ، قال : « القَفَنْزعة : المرأة القصيرة جدا ؛ هذا في نسخة الحاتمي . وفي نسخة أخرى : القُنْزُعة : المرأة الصغيرة جدا » .

والنسخة التي تلي نسخة الحاتمي في كثرة الاشارة اليها هي تلك التي نسبها الى مطهر . وظهر لنا في مادة موت التي سبق ذكرها أنه أخذ منها بعض التفسيرات الصرفية . ونتبين من بقية الاشارات أن أكثر استفادته منها كان في تصحيح الكلمات التي يراد تفسيرها ، كما قيل في مادة قصد : « المقتصد من الرجال : الذي ليس بقصير ولا جسيم ، ويستعمل في غير الرجال . في نسخة مطهر : مقصَّد من الرجال[11] » .

وأورد منها أحيانا تفسيرا يخالف ما عنده ، قيل في مادة معص : « مَعِص الرجلُ مَعَصا فهو مَعِص ممتعص : وهو شبه الخجل . قال أبو ليلى : المعَص : يكون في الرِّجْل من كثرة المشى في مفصل القدم . وفي نسخة مطهر : هو تكسير يجده الانسان في جسده من ركض أو غيره » .

وكل ما سبق أمور سبق أن رأينا ما يماثلها في نسخة الحاتمي ، ولكن نسخة مطهر انفردت بايراد بعض التصحيحات والروايات في الشواهد الشعرية والنثرية . قيل في مادة عنكب : « قال ذو الرمة :

هي اصطنعته نحوها وتعاونت على نسجها بين المثاب عناكبه

وفي نسخة مطهر : وحدها وتعاونت ، يقول : اما أن نسجها واحدة أو أعانها على نسجها عناكب » . وقيل في مادة رثى : « المترثّى : المتوجّع الهجوع . قال الراجز :

---

(١١) وانظر كنعد ، وأمه ، وسرهد ، وثفل ، وضغث .

حنين ثكلى فقدت حميما فهى ترثى بابى وابنى ما

معناه : وابنى ، على الندبة • وما : هاهنا وجوب وتوكيد ، كما قال : أحِبْ حبيبك هَوْنا ما كى ما يكون بغيضك يوما ما ، أى لا تحب حبك حبا شديدا ولكن أحببه هونا فعسى أن يكون بغيضك يوما • ويفسر (ما) هاهنا أى هكذا فافعل • وفي نسخة مطهر : عسى أن يكون • وكان في نسخة أبى عبدالله : المُرثَى ، بغير التاء » •

يلى ذلك نسخة أبى عبدالله ، التي لم يأخذ منها الا ما أوردته من خلافات في حقيقة الكلمة التي يراد تفسيرها : أعنى حروفها وضبطها ، وخلافات في تفسيرها وقد أوردت من مادة رثى مثالا للنوع الأول ، اذ أورد أبو عبدالله صيغة من الكلمة غير الواردة في أصل الكاتب • وكذا فعل في مادة أمه ، اذ قيل : « أَمْهَيْت : السكين : سقيته الماء • قال امرؤ القيس :

راشِه من ريش ناهضةٍ ثم أَمهاهُ على حجر

وفي نسخة أبى عبدالله ومطهر رحمهما الله : أمهت السكين ، ولم يأتيا بالبيت » • وأورد أحيانا ضبطا غير ما في الأصل ، قيل في مادة قنس : « القِنْس : أصل منبت كل شيء ومعتمده • قال العجاج : ★ في قنس مجدٍ فوق كل قنس ★ وفي نسخة أبى عبدالله : هو قَنْس ، بالفتح[12] » •

وأعني بالخلافات في التفسير خلافات لفظية تعدل عن بعض الألفاظ وتصحح بعضها الآخر • قيل في مادة رق : « الرِّقّ : العبودة • وفي نسخة أبي عبدالله : الرق : المماليك » ؛ وفي مادة عرس : « العُرسيّ : ضرب من الصبغ يشبه لون ابن عرس • وفي نسخة أبى عبدالله : الضَّبُع[13] » •

وما وجدناه في نسخة أبى عبدالله نجده في نسخة الزوزنى غير أنها تزيد عنها بالاضافات التي أوردتها ولم تكن في « النسخة الأصلية » للكاتب • فمثال تصحيح الزوزنى للكلمات التى يراد تفسيرها ما قيل في مادة صمح : « صَمَحه

(١٢) وانظر قربس •

(١٣) وانظر لفت ، وتن •

الصيفُ : أي كاد يذيب دماغه من شدة الحر . وفي نسخة الزوزني : صَحَّمه الصيف . وفي نسخة الحاتمي : ولا تقول : صمحه الصيف ، لأنه خطأ ، ؛ وما قيل في خم : « الخمخمة : ضرب من الأكل قبيح ، وبه سمي الخمام . وفي نسخة الزوزني : الخمخام » .

ومثال ما أخذه عنها في مجال التفسير قوله في مادة حبض : « حَبَضَ السهمُ : اذا لم يقع بالرميّة وقصر دونها فوقع وقعا شديدا ... وفي نسخة الزوزني : اذا وضع بالرمية وقعا غير شديد » .

ومثال زياداته ما قيل في المعتل من الفاء مع الراء : « الفيرة : حُلبة يطبخ حتى اذا فارت فوراتُها الغيث في معصرة فصُنَّت ثم يُلقى عليه تمر ما تَنحسَّاه المرأة النفساء . والفوارة : العين تجيس وتفور بمائها . وفي الكرسن فوارتان ، في باطنهما غُدّتان من كل ذى لحم ، يقال : ماء الرجل يقع في الكلية ثم في الخصية ، وتلك الغدة لا تؤكل ، وهي في لحُيمة في جوف لحم أحمر ، ولم يكن التشديد على الفوارة . كله في نسخة الزوزني[١٤] » .

وأشار الكاتب مرة واحدة الى كل من نسختي أبى الوازع ، وابن خشفور . أما النسخة الأخيرة فذكرها في صدد مادة غير موجودة فيها ، قال في مادة ضغث : « الضَّغث : اللوك بالأنياب والنواجذ . لم يكن في نسخة الحاتمي ، وكان بالتاء ؛ ولا في نسخة ابن خشفور . ولعل مطهرا غلط فحوّله من الحاشية الى غير موضعه » .

وأما نسخة أبى الوازع فيبدو أنها لم تكن في متناول يد الكاتب في كل الأحوال ، أو كان اطلع عليها وأخذ منها بعض الفوائد التى كتبها على احدى نسخه أو في بعض أوراقه . وعندما أراد تدوين نسخته الأخيرة كان يردد النظر فيما دونه ولا يستطيع الرجوع الى نسخة أبى الوازع نفسها ، ولذلك لم يكثر من الاشارة اليها ، وعندما فعل صرح بأنه يعتمد على الظن . قال في مادة قليذم : « القَلَيْذم : البئر الكثيرة الماء . وفي نسخة الحاتمي : القَلَندم . وأظنه في نسخة أبى الوازع ، رحمهما الله » .

---

(١٤) وانظر نشل .

ويمكن أن نستنتج مما قاله الكاتب في ضغث أن مطهرا لم يرو كتاب العين عن شيخ ، وانما عثر على نسخة منه ، فدوّن عليها التعليقات التي أفاد الكاتب منها . وذلك هو الذي جعله يخلط بين التاء والثاء ، ولا يفطن الى موضع الكلمة التي رآها في « الحاشية » .

ونخرج من هذا بأنه من المحال أن تكون هذه النسخة من كتاب العين قريبة العهد بالليث بن المظفر ، وبأن أبا معاذ المذكور في أولها ليس آخر رواتها ، بل أخذ كثيرون عنه اما مباشرة واما عن نسخته ، وصنع كثيرون منهم نسخا لأنفسهم بينها بعض الاختلاف والتفاوت . ثم جاء كاتب هذه النسخة ـ الذي لم يخلف لنا اسمه ـ وجمع ما استطاع من النسخ ، واعتمد عليها في اخراج نسخته التي ندرسها .

وهنا يرد الى الخاطر سؤال ملحّ : هل اكتفى هؤلاء الرواة بالرواية والتعليق أو أجروا على النسخة أشياء أخرى ربما لا نستطيع أن نتنبه اليها .

أعتقد أن هذا السؤال تتعذر الاجابة عنه على وجه اليقين . ولكننا نعثر في النسخة على مواضع أشار فيها الكاتب الى بعض أصحاب هذه النسخ دون أن يذكر نسخهم . وأكثر من فعل معه ذلك المكنى أبا عبدالله .

فقد أكثر من ذكره في صدد الاعتراض على التفسير الموجود بالنسخة الأصلية من الكتاب . قيل في مادة كشف : « الكَشوف : الناقة التي يضربها الفحل وهي حامل ، وقد كَشَفت كِشافا . قال أبو عبدالله : الكشوف : الناقة التي يحمل عليها الفحل عندما تنتج أو عندما تخدج[١٥] » .

وذكره موضّحا للتفسير الأصلي . قيل في مادة عق : « قال أبو عبدالله : أصل العق الشق ، واليه يرجع عقوق الوالدين وهو قطيعتهما ، لأن القطع والشق واحد[١٦] » .

واعترض أبو عبدالله أحيانا على بعض الصيغ . قيل في مادة بون : « البوان : من أعمدة الخباء عند الباب ، والجميع الأبُونة والبوائن . قال أبو عبدالله :

---

(١٥) وانظر مزر ، واللفيف من النون .

(١٦) وانظر علط ، وبغث ، وزنم ، ومسب .

الأبْونَة ، والجميع البُون ، ولا أعرف البوائن في الأبونة معا[١٧] » .

وفي كثير من الأحيان كان أبو عبدالله يضيف صيغا وتفاسير جديدة الى ما في الأصل . قيل في مادة عفر : « قال أبو عبدالله : يقال : ان المعفَّر المفطوم شيئا بعد شيء ، يُحبَس عنه اللبن للوقت الذى كان يرضع شيئا ثم يعاد بالرضاع ثم يزاد تأخيرا عن الوقت ، فلا تزال أمه به حتى يصبر عن الرضاع فتفطمه فطاما تاما[١٨] » .

وعلّق في بعض الأحيان على الشواهد الشعرية بالشرح أو التعليل النحوي لما فيها من ظواهر شاذة . قيل في مادة سر : « قال :

بزجاجةٍ صفراء ذات أسرةٍ ... قرنت بأزهر في الشمال مفدم

قال أبو عبدالله : يجوز أن تكون الأشرة في الشراب ، ويجوز أن تكون في الزجاجة » ، وفي المعتل من الخاء مع الظاء تعليقا على قوله :

لها متنتان خَظاتا كما ... أكبّ على ساعد النمر

قيل : « لما وجدوا الى حركة تاء المؤنث سبيلا أقاموا الحرف قبله ، وكان القياس أن يترك » .

وشارك الزوزنى أبا عبدالله في بعض هذه الأمور . فقد نقل عنه الكاتب ما أراد فيه أن يوضح التفسير أو يؤكده ، قيل في سهر : « الساهور : من أسماء القمر . قال الزوزنى رحمة الله عليه :

كما الساهور يَخْفَى منه نورٌ ... الى متكاملِ البدرِ السنىّ

قال : هو القمر على ليل تمامه[١٩] » .

ونقل عنه اعتراضا على الصيغة الواردة في الكتاب . قيل في تبل : « تَوْبلتُ القدر توبلةً : جعلت فيه التوابل ... قال الزوزنى : عن الثقة : تَبَّلت[٢٠] » .

---

(١٧) وانظر نصع .

(١٨) وانظر عوج ، وبزل ، والمعتل من الزاء مع الميم .

(١٩) وانظر عقل .

(٢٠) وانظر المعتل من السين مع النون .

كذلك نسب اليه زيادات في الصيغ والتفاسير • قيل في شقذ : « وقال الزوزنى : أشقذتُ الرجل : أى طردته • وشَقَذ هو : أى ذهب • وهو الشَّقذان • وأنشد : * اذا غضبوا علىّ وأشقذونى *[٢١] » •

وكل هذه الأمور التي نسبها الكاتب الى أبى عبدالله والزوزنى وجدنا أمثلة لها مأخوذة من نسختيهما ، ومن نسخ غيرهما من الرواة • فغير بعيد أن يكون الكاتب نقلها من النسختين ، وأن اشاراته الى الرجلين عنى بها النسختين ، وخاصة أنه لم يصرح أنه يروى عنهما رأسا أو يأخذ عنهما مشافهة •

ولما كان الكاتب أشار الى أصحاب النسخ التي اعتمد عليها بأن ذكر ألقابهم أحيانا ، وكناهم أحيانا ، فقد خشيت أن يكون بعض هذه الكنى والألقاب لشخص واحد •

وقد استطعت من الطريقة التي اتبعها الكاتب أن أطمئن الى أن الحاتمى غير مطهر ، والزوزنى[٢٢] ، وأبى عبدالله[٢٣] ، وأبى الوازع[٢٤] ، وابن خشفور[٢٥] ؛ والى أن مطهرا غير أبى عبدالله[٢٦] ، وابن خشفور • وبقى أمامي احتمال أن يكون مطهر هو المكنى أبا الوازع ، اذ لم يردا معا ؛ واحتمال أن يكون الزوزنى صاحب أية كنية مذكورة في الكتاب •

أما أصحاب الكنى جميعا فلم أستطع التعرف عليهم • وقام بهذه المحاولة جماعة قبلى فلم يوفقوا ، كما رأينا في أبى معاذ ، بل انى أشك في تحريف بعض هذه الكنى ، وخاصة ابن خشفور ، التى لم أقع على مثيل لها قبلا • وكذا الأمر بالنسبة الى مطهر ، اذ لم أر أحدا من الذين أرّخوا للغويين ذكر واحدا منهم بهذا الاسم •

---

(٢١) وانظر اللفيف من الفاء •
(٢٢) انظر موت ، ثفل ، صمح •
(٢٣) انظر قربس •
(٢٤) انظر قليذم •
(٢٥) انظر ضغث •
(٢٦) انظر رثى ، أمه •

وبقى الزوزنى والحاتمى . وأولهما منسوب الى زوزن ، وهي كورة واسعة بين نيسابور وهراة ؛ والثانى الى حاتم اسم رجل ، ويمكن أن تنطبق هاتان النسبتان على كثيرين .

ولكن تبادر الى ذهنى أن الزوزنى هو أبو عبدالله الحسين بن على الحسيني، شارح المعلقات ، والمتوفى في سنة ٤٨٦هـ . فان هذا يحل مسألتين : أولهما خاصة بالكنية ، والثانية باللقب ، اذ يكون الملقب الزوزنى هو المكنى أبا عبدالله ، ويكون كاتب العين أراد بهما رجلا واحدا ، أشار اليه أحيانا باسمه وأحيانا بلقبه .

ويدعم هذا الرأى أن ما نسبه الكاتب الى أبى عبدالله قريب مما نسبه الى الزوزنى ؛ وأن الزوزنى المشهور له مشاركة في اللغة اذ ألف كتاب المصادر ، وترجمان القرآن ، وشرح بائية ذى الرمة ، الى جانب المعلقات .

ولكن الرجل لا نعرف كثيرا من حياته . ولذلك يبقى هذا الرأى مجرد احتمال . بل يضعف منه عندي أن الكتب المنسوبة اليه لا تدل على كبير جهد في مشاركته اللغوية . فالمصادر والترجمان يعنيان بايراد اللفظ ومقابلة الفارسى ، فهما للقارىء الفارسى . ولست في حاجة الى الحديث عن شرحه للمعلقات ، لكثرة الرجوع اليه لبساطته وقرب تناوله ، وذلك ما أريد بما قلت .

أضيف الى ذلك أن هناك زوزنيا آخر ، هو أبو جعفر محمد بن اسحاق بن على القاضى البحاثي ، المتوفى في سنة ٤٦٣هـ ، اشتهر بنسخ الكتب . قال مترجمه عبدالغافر بن اسماعيل عنه[٢٧] : « أَظْهر النسخ بين الناس ... وكان ينسخ كتب الأدب بخط مقروء صحيح أحسن النسخ . ولقد رأيت نسخة من كتاب يتيمة الدهر لأبى منصور الثعالبي في خمس مجلدات بخطه المليح ، بيعت بثلاثين دينارا نيسابورية ، وكانت تساوى أكثر من ذلك . ولقد كتب نسخة من غريب الحديث لأبى سليمان الخطابى ، وقرأها على جدى الشيخ عبدالغافر بن محمد الفارسى قراءة سماع ، وعلى الحاكم الامام أبى سعد بن دوست قراءة تصحيح واتقان ؛ أقطع على الله تعالى أن لم يبق من ذلك الكتاب نسخة أَبْيَن ولا أَمْلح منها ... »

---

(٢٧) ياقوت : معجم الادباء ٦ : ٤٠٩ .

فهو رجل يشتغل بالنسخ ، ويخصص بذلك كتب الأدب كاليتيمة واللغة كالغريب ، ثم يقرأ ما نسخ أو بعضه على العلماء . وكل ذلك يرجح كفته ، ويقرب بينه وبين الزوزنى المذكور في العين ؛ ويجعل الزوزنى وأبا عبدالله رجلين لا واحدا .

ويبدو أنه لا صعوبة في التعرف على الحاتمى ، على الرغم من كثرة الذين يحملون هذا اللقب . فأشهرهم في المجال اللغوى والأدبى هو أبو على محمد بن الحسن بن المظفر ، المتوفى في سنة ٣٨٨هـ ، والذى عُرِف بنزاعه مع المتنبى . ولا يذكر أحد أنه نسخ كتاب العين أو اشتغل بالنسخ . ولكن كل من ترجم له ذكر عنايته باللغة .

فقد وصف هو نفسه في كتابه «الهلباجة في صناعة الشعر[٢٨]» : « ووُزنت في مجلسه [يريد مجلس سيف الدولة] تكرمةً وادناءً وتسويةً في الرتبة ـ ولم تُسفِر حدّاى عن عذاريهما ـ بأبى على الفارسى ، وهو فرس العربية وحائز قصب السبق فيها منذ أربعين سنة ؛ وبأبى عبدالله بن خالويه ، وكان له السهم الفائز في علوم العربية ، تصرفا في أنواعه وتوسعا في معرفة قواعده وأوضاعه ؛ وبأبى الطيب اللغوى ، وكان ـ كما قيل ـ حقف الكلمة الشرود حفظا وتيقظا » .

وادّعى أنه لما جاء المتنبى في بعض شعره ، وعمد الى ما فيه من أخطاء لغوية ، تفوّق عليه حتى اضطر المتنبى الى الاقرار فأعلن : « يا هذا ، مسلمة اليك اللغة[٢٩] » . أضف الى ذلك أن الحاتمى ألف كتابين في العربية .

كل هذا يدل على فرط عناية الرجل باللغة ، وعلى احساسه هو بالكلمة التى وصل اليها فيها ، وافتخاره بذلك ؛ اذ كان كل ما رويته من قوله . ولا يهمنى فيه مدى صدقه ، اذ أهميته عندى في دلالته على اهتمام الرجل باللغة .

وأهم من ذلك كله أنه اعتمد على الخليل ـ صاحب العين ـ في تحصيله اللغوى ، وروى عنه . قال في مناظرته للمتنبي أيضا : « والقداس : الجمان ؛

---

(٢٨) ياقوت : معجم الادباء ٦ : ٥٠٣ .
(٢٩) ياقوت : معجم الادباء ٦ : ٥٠٧ .

حكى ذلك الخليل ، واستشهد بقوله : « كَظْم جمانٍ سلكه متقطع * » . وقد أخذ هذا القول من كتاب العين ، الذي قيل فيه : « القُداس : الجمان من فضة ، قال : * كنظم قداس سلكه متقطع * يصف الدموع » . فالعبارة أوردها نصا ، مع حذفٍ قصير ، مما يدل على أنه أخذها من العين ؛ الأمر الذي يرجح كون النسخة له .

فاذا صح لنا هذا ، كان الاستنتاج الطبيعي أن السند الموجود في مقدمة النسخة غير صحيح ، أو غير تام . فان أقدم نسخة عرفنا صاحبها من النسخ التى اعتمد عليها الكاتب هي نسخة الحاتمى ، المتوفى في ٣٨٨هـ ، أى المعاصر لأحمد بن فارس اللغوي المشهور ، المتوفى حوالى سنة ٣٩٥هـ . فاذا عرفنا أن ابن فارس روى العين عن الليث، ففصل بينهما أربعة رواة[٣٠] ؛ وان ابن درستويه المتوفى في ٣٤٧هـ وأبا العباس أحمد بن محمد المعروف بابن ولاد المتوفى في ٣٣٢هـ رويا العين عن الليث ، ففصل بين كل واحد والليث ثلاثة رواة[٣١] ـ اذا عرفنا هذا تبين لنا بصورة قاطعة ـ أنه من المحال أن يروى الحاتمي نسخته عن الليث فلا يفصل بينهما غير أبى معاذ المذكور في مفتتح النسخة ، وأنه لابد أن يكون بينهما أربعة رواة على الأقل . فالسند المذكور اذن مبتور بترا شوّه سند النسخة جعل من المتعذر علينا التعرف على رجاله .

واذا كان الأمر كذلك ، كان من المحتم أن يفصل بين الزوزنى ـ سواء كان أبا جعفر أو أبا عبدالله ـ نحو ستة رواة .

واذا كان لنا أن نطمئن الى كل ما قدمت ، كانت النتيجة التالية المحتمة : أن كاتب النسخة التي بين أيدينا من العين ، واعتمد فيها على النسخ التي أشار اليها ، لابد أنه كان يعيش في أواخر القرن الخامس أو ما بعده .

---

(٣٠) المقاييس ١ : ٣ .

(٣١) ابن النديم : الفهرست ٤٣ . السيوطي : المزهر ١ : ٤٦ . حسين نصار : المعجم العربي ٢٥٧ .